

العوامل المرتبطة باستمرارية المشاريع الصغيرة: دراسة على عينة من مشاريع صناديق الائتمان في الأردن

حمود سالم عليمات^(١)، ومحمد مسلم الجمالي^(٢)

عميد معهد العمل الاجتماعي في الجامعة الأردنية،

الأمين العام المساعد للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، الأردن

(قدم للنشر في ١٨ / ٤ / ١٤٣٢هـ؛ وقبل للنشر في ١٤ / ٣ / ١٤٣٣هـ)

ملخص البحث. الأهداف والمنهجية: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل ذات العلاقة باستمرارية المشاريع الصغيرة. وقد شملت الدراسة جميع المشاريع الممولة من قبل برامج صناديق الائتمان المحلية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية المكتملة السداد، والمنفذة بين ١٩٩٢-٢٠٠٣م، وعددها ٤٠٥ مشروعا. وتم الحصول على البيانات من وثائق المشاريع وعن طريق استبانة تم إعدادها لإغراض هذه الدراسة وتم استخدام اختبار كاي تربيع لفحص تباين المشاريع في الاستمرارية.

النتائج: تبين أن المشاريع التي يختارها أصحابها بشكل مقصود وبعد تفحص واستنادا للخبرة تكون استمراريته أكثر من المشاريع التي يختارها أصحابها عشوائيا أو بنصيحة الآخرين، أو يختارونها دون معرفة أو خبرة. كما تبين أن استمرارية المشاريع تكون أدنى في حال وجود التعقيدات الإدارية، وتعدد الأوراق المطلوبة وتعدد وتباعد الجهات المطلوب من المقترضين مراجعتها لإثبات استحقاقيتهم للقروض وفي حال صعوبة إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية وسوء اختيار موقع المشروع. وكانت الاستمرارية أعلى في حال كفاية قيمة القروض، وملائمة الأقساط وكفاية فترة السماح. كما كان لارتفاع كلفة الإنتاج، وتدني مستواه، وضعف القدرة على التسويق والمنافسة وعدم المتابعة اثر في تدني استمرارية المشاريع.

التوصيات: توصي الدراسة الجهات التنموية أن تولي العوامل المؤثرة في استمرارية المشاريع كل اهتمام وان تزيل العقبات وتسهل الإجراءات الكفيلة بإنجاح المشاريع. كما تقترح إجراء مزيد من الدراسات على المشاريع التنموية ورصد مدى فاعليتها في تحقيق أهدافها وفي تحسين مستوى حياة المقترضين.

(١) دكتور حمود عليمات، أستاذ مشارك في علم الاجتماع والعمل الاجتماعي، تخصص دقيق المشكلات الاجتماعية وعلم النفس الاجتماعي. قسم العمل الاجتماعي/معهد العمل الاجتماعي في الجامعة الأردنية عمان - الأردن.
(٢) د. محمد المجالي، دكتوراه في علم الاقتصاد./المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا/عمان، الأردن.

والنساء للاستفادة من هذه المشاريع، (الأجندة الوطنية، ٢٠٠٥م، ج.١، ص.١٣٣).

تقديم

يمكن تعريف الإقراض الصغير على أنه "قروض صغيرة (تمنح) لأشخاص ليس لديهم وسيلة الوصول إلى التمويل" (Nieto, 2005). وفي ظل تناقص الدعم وأحجام المانحين فإن التمويل الصغير إن أحسنت إدارته وتقييمه يمكن أن يكون بديلاً مناسباً في مواجهة الفقر. وفي حال تكامل تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية فإن الإقراض الصغير يمكن أن يقدم الفرصة الكبرى للنجاح في مواجهة الفقر. حيث تسود قناعة لدى المشتغلين بالتنمية أن التنمية المحلية هي الأساس الراسخ للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. وانه من غير الممكن تحقيق تنمية فيها عدالة وإنصاف في توزيع عوائد التنمية دون الاهتمام بالمجتمعات المحلية وسكانها. فالسكان هم الأداة الرئيسة في تحقيق التنمية وهم المستفيدون منها. ورغم أهمية المشاريع الصغيرة والمشاريع المدرة للدخل عموماً إلا أنها واجهت وتواجه مشكلات وعقبات تعيق كفاءة المشاريع وبالتالي تعيق فعاليتها في تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها. لهذا جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى العوامل المرتبطة باستمرارية المشاريع واستدامتها، وذلك في مجمل دورة حياة المشاريع.

مشكلة الدراسة

تتعلق مشكلة الدراسة بالتعرف إلى العوامل المرتبطة بمدى استمرارية المشاريع. تحديداً تسعى الدراسة إلى

تمثل المشاريع الصغيرة المدرة للدخل فرصاً لتوفير العمل وتحسين نوعية الحياة للفقراء ومحدودي الدخل. ولقد لاقت المشاريع الصغيرة التشجيع والاهتمام من قبل الدولة ومن قبل الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والدولي. وكان من أبرز توصيات المؤتمر الوطني للفقر والبطالة في الأردن (٢٠٠٤م) التركيز على السياسات التي من شأنها توليد الدخل على مستوى المجتمعات المحلية من خلال زيادة انتشار خدمات تمويل المشاريع الصغيرة في المناطق الفقيرة وإيجاد آليات لتسويق المنتجات وتصديرها، وتوسيع مظلة الإقراض للمشاريع الإنتاجية ذات الجدوى الاقتصادية للوصول إلى الفقراء وخاصة فئة النساء وذوي الاحتياجات الخاصة، وإنشاء مظلة للمشاريع. وكان من التوصيات أيضاً دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض، (الحكومة الأردنية، وثائق المؤتمر الوطني للفقر والبطالة، ٢٠٠٤م). كما أكدت الأجندة الوطنية أهمية تشجيع نمو أنشطة المشاريع الصغيرة في الأردن ونضوجها، وضرورة تحسين سبل الوصول إلى الخدمات المالية من خلال تقديم حوافز للبنوك لفتح فروع لها في المناطق الريفية بغية تقديم خدماتها للفقراء المهمشين. كما أشارت إلى انه يتعين وضع برنامج لتثقيف الفقراء حول فوائد الادخار وتعزيز مؤسسات الادخار والإقراض، لتسهيل إجراءات القروض وتشجيع انتشارها وكذلك تشجيع الشباب

أولئك الذين لا مجال أمامهم للإقراض بالطرق المعهودة للحصول على التمويل دون ضمانات أو بوجود ضمانات ميسرة.

وتعد مؤسسات التمويل الصغير ركناً أساسياً في النشاطات الاقتصادية لكثير من الاقتصادات المختلفة وتعتمد عليها بعض الدول في تحقيق مسيرتها التنموية ودعم المؤسسات المتوسطة والكبيرة بتوفير السلع الوسيطة والتصنيعية وبأسعار معقولة. وتتميز المؤسسات الصغيرة بمرونتها وقدرتها الكبيرة على التكيف مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية واستيعابها لأعداد كبيرة من العمالة وتخفيف حدة الفقر. وفي تجارب كثير من الدول تبدا أهمية هذه المشاريع في زيادة الدخل المحلي، وتشغيل ذوي المهارات المحدودة، ووجود علاقة إيجابية للمشاريع في نمو دخل الفرد، ورغم ضعف فاعلية هذه المشاريع بشكل كبير في تخفيض نسب الفقر في الدول التي تمت دراسة تجاربها إلا أن لها دوراً ملحوظاً في الاستقرار الاجتماعي (مقابلة، ٢٠٠٥م).

وفي الدول المتقدمة تشكل المؤسسات الصغيرة ما نسبته ٩٠٪ من إجمالي عدد المؤسسات الإنتاجية، حيث تساهم بنسبة بين ٣٠٪-٤٠٪ من إجمالي فرص العمل. أما في دول العالم الثالث فيقدر ما توفره من فرص عمل من ٦٠٪-٨٠٪، كما تعتبر مصدراً هاماً من مصادر تكوين رأس المال، ووسيلة للحد من الفقر والبطالة، (أبو عابود، ٢٠٠٥م، ص: ١)، واستغلال

الإجابة عن السؤال التالي:

- ما هي العوامل المرتبطة باستمرارية (المشاريع الصغيرة المدرة للدخل)؟ وهل تتباين الاستمرارية تبعاً لظروف الاختيار والتأسيس والإدارة؟
الإطار النظري والدراسات السابقة

تعتبر الصناديق الاجتماعية آليات مالية تمثل افتراقاً عن المداخل التقليدية للتنمية وذلك بتمكين المؤسسات المحلية وليس الحكومة المركزية لأخذ زمام المبادرة في تحديد الاحتياجات المحلية وتنفيذ الاستثمارات على المستوى المحلي. وجاءت هذه الصناديق كرد فعل على فشل التخطيط من أعلى إلى الأدنى، (Laura, et al. 2004). لقد برز الإقراض الصغير كجزء هام من المنظور التنموي الجديد، موصوفاً بمصطلح "المشاركة والتنمية". لهذا فقد انتشرت أفكار ومؤسسات الإقراض الصغير في معظم دول العالم النامي، وحتى الدول المتقدمة بدأت الأخذ بهذا المنحى مستفيدة من تجارب الدول الفقيرة، محاولة للتخفيف من عديد الذين يتلقون مساعدات الرعاية الاجتماعية. (Elahi, and Danapoulos, 2005) حيث يستخدم الإقراض الصغير كأداة أولية للحد من الفقر ولتحسين فرص الفقراء في الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة في البلدان النامية، (Hietlaht and Linden, 2006). وقد اعتبر الإقراض الصغير هو الحل السحري أو كما يقول (Stix Gary 1997)، الفكرة السائدة - فكرة اللحظة في مجتمع المساعدات. فالإقراض الصغير هو إستراتيجية تجديدية لمواجهة الفقر، (Nieto, 2005) حيث يتمكن

فعاليتها وأثرها في تحسين مستوى حياة المستفيدين منها. حيث يشير عدد من الدارسين (Elahi, and Danapoulos، وMallick, 2002، وBaumann, 2004) انه رغم الاهتمام الكبير بالإقراض الصغير ورغم الانتشار الكبير لممارسته إلا انه لم يخضع لتقويم ودراسة معمقة لتعرف مدى فاعليته وفائدته في التصدي للفقير وتحسين أحوال المقترضين خاصة النساء. وتوجد دراسات قليلة حاولت دراسة أثر هذه الصناديق في أحداث أثر تنموي يساهم في تحسين حياة الفقراء من ناحية الصحة والسكن، والتعليم، والخدمات، (Laura, et al. 2004). يشير العتوم (٢٠٠٥م) إلى أنه لغاية ٢٠٠٥م لم تجر دراسة شاملة لتقييم اثر نشاطات وبرامج المشاريع التي تقوم بها الهيئات التطوعية أو الشركات العاملة على مستوى الفئات المنتفعة المستهدفة. وتحديد معرفة مدى فعالية تلك البرامج وكفاءتها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة. يستثنى من ذلك الدراسة التي أجراها صندوق التنمية والتشغيل عام ١٩٩٩م، ودراسته الثانية لعام ٢٠٠٦م. وقد أجرى الشريدة والمجالي (١٩٩٤م) دراسة لتقويم برامج صناديق الائتمان المحلية الذي نفذته مؤسسة الشرق الأدنى بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والاتحاد العام للجمعيات الخيرية والمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، وشملت ١٢٦ مشروعاً. كان من نتائج تلك الدراسة أن المشاريع التي تدار من قبل الجمعيات

الموارد المتاحة والمساهمة في خلق مجتمع أكثر استقراراً ومساهمتها في رفع الناتج المحلي الإجمالي وفي التخفيف من حدة التضخم، (رماضنة، ٢٠٠٥م). وأشارت وثيقة الأجندة الوطنية إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تشغل حالياً سوى ثلث القوى العاملة الأردنية تقريباً، وهو أدنى من المتوسط العالمي بكثير. ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى تشتت إطار دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصعوبة الحصول على التمويل الكافي (الأجندة الوطنية، ٢٠٠٤م، ص ٢٥). يرى كل من Elahi, and Danapoulos (٢٠٠٥م) (وانظر كذلك Baumann، و٢٠٠٤م، وStix Gary 1997). أن الإقراض الصغير أو المشاريع الصغيرة ليست هي الحل السحري للفقير، فالفقير ليس نتاج عدم وجود تمويل لدى فئات من الناس. لكن الفقر ظاهرة معقدة ثقافية واجتماعية واقتصادية وشخصية وبنوية وعوامل خارجية. وينبغي لمحاولة التخفيف من الفقر الاهتمام بهذه العوامل مجتمعة تبعاً لتأثيرها وتداخلها المعقد. إنما المشاريع الصغيرة قد تكون حلاً مرحلياً ومحدوداً لفئات معينة من السكان وليس حلاً كاملاً (انظر كذلك باقر وآخرون، ١٩٩٩م). ويحذر Stix، (١٩٩٧م) من خطورة اعتبار الإقراض الصغير أو المشاريع الصغيرة هي الإستراتيجية الأوحده في مواجهة الفقر، بل ينبغي أن تؤخذ كأداة من ضمن أدوات ووسائل الحد من الفقر. يتضح من خلال مراجعة الكتابات العلمية شح الدراسات التقويمية للمشاريع الصغيرة والتي تقيم مدى

الريفية، مما قد يحد من الهجرة إلى المدن وتقليل الفجوة التنموية بين الأقاليم والمناطق المختلفة وبالتالي (احتمالية) تحقيق العدالة والتنمية الشاملة، إذا ما أحسن توزيع مكتسبات التنمية بين الأقاليم المختلفة.

ويذهب Nieto (2005)، إلى القول أن الإقراض الصغير والمشاريع الصغيرة ماهي إلا زوبعة أكثر منها حقيقة، وأنها تعطي لغطا أكثر من تحقيقها نتائج ملموسة ودور القطاع الخاص فيها كلام بلا مضمون. كما يشير باحثون آخرون إلى أن الإقراض الصغير ربما يعقد الأمور في الدول النامية (Elahi and Danapoulos, 2005). ويتساءل آخرون عن جدوى الإقراض الصغير (Baumann, 2004)، حيث ترتفع كلفة الإقراض مع وجود تفاوت كبير في قدرات المقترضين وعدم الاستمرارية ووجود عوائق عدم توفر تدريب أو مهارات أو تعليم كاف لدى المقترضين.

وفي مراجعة نقدية لمشاريع الإقراض الصغير خاصة لمشاريع بنك جرامين (Grameen Bank)، في بنجلاديش، يشكك Mallick، (٢٠٠٣م) بقدرات ومزاعم بنك جرامين، مشيراً إلى أن البنك يبالي في عرض النتائج دونما ذكر للسلبات وللإساءة الكبيرة للمقترضين والذين غالبيتهم نساء. ويشير إلى ارتفاع الفائدة فوق ٢٠٪، والتي فيها استغلال للمرأة، ومبالغات كثيرة. ويرى أن استهداف النساء ليس بقصد تمكينهن وإفادتهن ولكن لأنهن الأنسب للالتزام بسداد القروض لظروف اجتماعية وإجرائية. أولاً لان النساء يقترضن نيابة عن

الخيرية هي أكثر نجاحاً من المشاريع التي تديرها المؤسسات الحكومية، وان المشاريع الزراعية هي أكثر نجاحاً من المشاريع التجارية، وان أصحاب المشاريع الذين تلقوا تدريباً كانت مشاريعهم أكثر نجاحاً من نظرائهم الذين لم يتلقوا أي تدريب.

ولقد أشار شتيوي (٢٠٠٠م)، في دراسته حول مشروعات برامج الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المحلية إلى ضعف مساهمة هذه المشاريع في إيجاد فرص عمل لأفراد الأسر صاحبة المشاريع، وفي زيادة الدخل أو إيجاد دخل ثابت لأصحابها وبالتالي عدم مقدرتها على أخراج أصحابها من دوامة الفقر. وتعزز هذه النتائج دراسة الرطروط (٢٠٠٤م)، التي بينت أن مشروعات توليد الدخل لم تحدث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة منها على مجمل حياة الأسر المستفيدة من المشاريع، وعلى مجمل أوضاع المجتمعات المحلية التي نفذت فيها، مع ذلك إلا أن مجمل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر الحائزة على المشاريع كانت أفضل بعد الانتفاع منها قبل الانتفاع بهذه المشاريع. ويرى مقابلة (٢٠٠٥م، ص: ١٢) أن معظم مؤسسات الإقراض الصغير والسياسات المعنية بالقضاء على الفقر عملت على التخفيض من وطأة أعراض الفقر، وليس على اجتثاث جذوره من خلال التركيز على إنشاء مشروعات مولدة للدخل. رغم ذلك فالمشاريع الصغيرة وبعتمادها على العمالة المكثفة، يمكن أن تحافظ على التوازن التنموي في المناطق

Farhad Hossain (2002)، أن الفائدة التي يتقاضاها البنك عالية (٢٠٪) تقريبا، لكنها اقل بكثير من نسب الفائدة المنتشرة في المجتمع البنجالي (١٠٠ - ١٥٠٪). ويرى حسين انه على كل حال فإن بنك جرامين هو اللعبة الوحيدة الناجحة في البلد (is the most successful game in town).

يشير شولتز وزملائه (Schultz, et. al. (2006)، في نقاش عدة برامج موجهة للمرأة، إلى توسع مشاركة المرأة وتوفير الفرص أمامها، ولكنهم يحذرون من الإغراق في التفاؤل. وكما يؤكد شامي وتامينيان (١٤: ١٩٩٢م) فإن مشاركة المرأة في سوق العمل مرتبط بالشروط الاقتصادية العامة من حيث توفر فرص العمل والقيم الاجتماعية السائدة التي قد تحد من حرية انضمام المرأة إلى القوى العاملة، إلا في الحالات الاقتصادية بالغة الضرورة، وبالتشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة. وكما لاحظ باحثون آخرون (Elahi, and Danapoulos, 2004, 61-77) انظر كذلك، (Stix, 1997)، فإن الإقراض الناجح يصل إلى اللواتي هن أصلا نشيطات اقتصاديا ولديهن الخبرة والتجربة على اتخاذ القرارات الخاصة بنشاطهن الاقتصادي والأسري، القادرات على اغتنام الفرص لتحسين أحوالهن وأحوال أسرهن.

وترى سوزان جونسون (Suzan Johnson, 2005) انه توجد عوائق علائقية (اجتماعية) تحول بين المرأة وحسن الاستفادة من القروض وذلك نتيجة للعلاقات بين الجنسين. وتقترح أن تكون الجهود التنموية حساسة

الرجال، أي أنهم غطاء للرجال. وثانيا، أنهم الطرف الأضعف حيث يمكن لموظفي البنك أن يجرؤوا النساء وربما يسيئوا إليهن ويجبرونهن على الوفاء بالتزاماتهن. ويبين Mallick، أن الجلسات الجماعية للمقترضات التي ينظمها البنك والتي قد تطول إلى المساء يتم فيها الضغط والإحراج للمقترضات مما يدفعهن للسداد وأحيانا يعرضهن للإساءة من قبل أزواجهن. وبعضهن قد يؤذين أنفسهن. أي انه على العكس فإن الإقراض يسئ للمرأة بدل أن يحسن من حالها. ولم يتم القضاء على الفقر في بنجلاديش ولا غيرها نتيجة لمشاريع الإقراض الصغير والأصغر. ف يتم استهداف النساء لأنهن معرضات اجتماعيا وثقافيا للاستغلال. ويرى بعض الباحثين أن الإقراض الصغير يحقق أهدافا عدة فهو من ناحية مريح وفيه عائد، ومن ناحية أخرى فيه ادعاء انه يساعد الفقراء ويخفف من معاناتهم (Mallick, 2002, Pepall, 1980:20).

من جانبه يرد فرهاد حسين Farhad Hossain (2002)، على Ross Mallick، مبيناً أن الأمر ليس كذلك وأن الإطار الاجتماعي في بنجلاديش يجعل الملكية جماعية وان دخل المرأة أو الرجل مسخر للأسرة. وينفي أن يكون البنك هو سبب الإساءة للمرأة، ويتساءل مستغربا هل تزول الإساءة لو كان البنك غير موجود؟ كما يرى أن البنك ليس فقط يقدم قروضا للنساء ولكنه يقدم لهن دعما اجتماعيا وخدمات مفيدة، وان بعضا منهن وجدن عملا يعتشن منه وان معظم العاملين في البنك من النساء. يعترف

٢٠٠٤م). من هذا التحديات: عدم القدرة على تدريب المقترضين وتأهيلهم والقصور في تقديم المساعدة الفنية المستديمة، وكذلك عدم تجاوب المقترضين للتدريب. كما تعاني المشاريع من صعوبة في التحصيل، والطلب لإعادة جدولة الأقساط واستخدام المال لغايات غير تلك التي منحت القروض لأجلها. يواكب ذلك المبالغة في تقدير الدخل المتوقع من المشروع من قبل المقترض، وعدم التزام الكفلاء بالدفع. وتواجه المشاريع مشكلة ضعف قدرات ومهارات العاملين وأصحاب العمل، وضعف التسويق والترويج. كما أن المشاريع تكرر بعضها ومجال عملها مما يحدث وفرة في الإنتاج وضعف الطلب. ومع ارتفاع معدلات الفائدة (أو المراجحات)، وضعف القدرة المالية لأصحاب المشاريع فإن استمرارية المشاريع، وبالتالي استدامتها تكون في خطر. وعليه فإن المشاريع تصبح عبأً على أصحابها وبدلاً من أن تكون وسيلة لتحسين أحوال المعيشة تصبح قيدياً جديداً ومصدراً للمعاناة.

ولقد أشارت نتائج عدد من المؤتمرات الوطنية وحلقات النقاش والندوات المتخصصة (انظر مثلاً الأجندة الوطنية، ٢٠٠٥م، والمؤتمر الوطني للحد من الفقر والبطالة، ٢٠٠٤م، أبو رضوان، ٢٠٠٦م، Hoque, and Itohara, 2009 و Balasubramanian, 2009). إلى أنه وعلى المستوى الوطني تعاني المشاريع الصغيرة من الازدواجية والتكرار، وعدم التنسيق. كما أنها تتسم بضعف آليات التسويق، وانخفاض مستوى الإنتاج، وربما أيضاً اختيار غير موفق لفكرة المشروع. كما أن هذا

للعلاقة بين الجنسين، من حيث تحسين المساواة وتحسين الدور والفاعلية. ومن جانب آخر فإنها ترى أن المشاريع فيها ضغط على المرأة للإسهام في الدخل الأسري أكثر منه لتحسين وضع المرأة في شبكة علاقاتها الأسرية والزواجية. أما الساكت، (٢٠٠٥م، ص ٥) فقد أشارت إلى أن المشاريع قد مكنت من نشر التوعية لدى السيدات بأهمية المشاريع الصغيرة، وكيفية إدارتها وتسويق إنتاجها، وتوجيههن للاستفادة من الموارد والإمكانات المتوفرة في بيئتهن المحلية. كما أدت المشاريع إلى ظهور تغير ملحوظ في المستوى المعيشي للأسر السيدات المنتفعات، حيث أن المشروع قد وفر فرص عمل للنساء وخاصة في المناطق الريفية ومناطق البادية والتجمعات الحضرية الفقيرة، وكان ذلك إما فرص عمل دائمة (بقلات، نوفوتيات، ...) أو وفرص عمل موسمية (تصنيع مشتقات الحليب، ...)، أو فرص عمل داعمة ومساندة (تربية أغنام، دواجن، أبقار، خياطة...)، وبمردود مادي يتراوح بين ٥٠-١٥٠ دينار شهرياً. وتمتاز هذه المشاريع أيضاً بإمكانية تنفيذ الكثير منها داخل المنزل، وان القرض لا يشكل عبأً كبيراً.

التحديات التي تواجه برامج الإقراض

يشير العديد من الباحثين إلى وجود كثير من التحديات والصعوبات التي تواجه المشاريع الإقراضية، وبالتالي تؤثر في مدى نجاحها أو إخفاقها (أو على الأقل تؤثر في استمراريتها أو عدم استمراريتها)، (انظر مثلاً العتوم ٢٠٠٥م، رماضنة، ٢٠٠٥م، الأجندة الوطنية،

(٢٠٠٥م، ص: ٨) زيادة التعاون والتنسيق بين مؤسسات التمويل الصغير، وإيجاد آليات للوصول إلى الفقراء والمتعطلين بما يمكن هذه الفئات من الاستفادة من هذه المصادر التمويلية، وتبنيها برامج تنمية وتعزيز روح المبادرة لدى المتعطلين والفقراء من خلال تقديم الحوافز الإقراضية لأصحاب الأفكار الإبداعية.

لكن رغم عدم وجود إستراتيجية محددة واضحة المعالم في مجال الإقراض، إلا انه يمكن الاستدلال على ملامح ما يمكن تسميته بإستراتيجية حكومية من خلال المبادرات والبرامج الهادفة إلى زيادة الإنتاجية ومحاربة مشكلتي الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وخصوصا الفئات الأقل حظا. فقد تم تنفيذ العديد من البرامج والمبادرات واستحداث العديد من المؤسسات الإقراضية الرسمية، كما تم تشجيع القطاع التطوعي والقطاع الخاص على الإسهام في مجال الإقراض وزيادة الإنتاجية، (الخصاونة، ٢٠٠٥م). ومع ذلك يرى الخصاونة انه لا بد من إنشاء هيئة لتنظيم قطاع الإقراض، وإنشاء قاعدة بيانات تفصيلية، والتنسيق بين جهات الإقراض والاتفاق على الآليات والتعريفات والمفاهيم المستخدمة.

تناولت الدراسات السابقة العديد من الأمور المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمشكلات التي تواجهها وكذلك في مدى إسهامها في الحد من مشكلة الفقر وتحسين حياة المستفيدين منها. ولقد تبين من العرض أن المشاريع الصغيرة بحاجة لمزيد من الدراسات التقويمية التي تحدد

القطاع يعاني من صعوبات في توفير ضمانات للقروض، وضعف قدرة المؤسسات التمويلية المحلية. إضافة إلى غياب إستراتيجية وطنية شاملة (فاعلة) للمشاريع الصغيرة ولإدارتها وتوجيهها ولأدوارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويصبح الاقتراض خطرا كبيرا حسب (Daniels, 2004)، مع الجهل وعدم الخبرة حيث يؤدي إلى الوقوع في اسر الدين. على أنه يمكن تحسين وضعية النساء حسب رأي كل من Hietlahat and Linden (2006)، إذا أحسن تصميم المشاريع والتخطيط المنهجي لها، وتوفر الخبرة لديهن فهي الخميرة الأولية والإمكانات والمهارات اللازمة لإدارة المشاريع. يدعو Nieto، (٢٠٠٥م) إلى وجود نظم إقراض اقتصادية اجتماعية تأخذ على عاتقها تذليل الصعاب أمام الفقراء وتمكنهم من الاقتراض وتساعدهم على حسن إدارة المشاريع وتقديم لهم خدمات اجتماعية وتعليمية ضرورية.

وبشكل عام يمكن إيجاز التحديات التي تواجه قطاع تمويل المشاريع الصغيرة بما يلي: التشتت في الإدارة وغياب التنسيق الفعال، محدودية التمويل، وعدم كفاية الدعم الحكومي، وشح المعلومات الكافية عن احتياجات رواد الأعمال، وأخيرا صعوبة الحصول على تمويل بسبب محدودية رأس المال لارتفاع المخاطر الائتمانية. لهذا السبب فإن التمويل ينحصر في فئة القادرين على توفير الضمانات المطلوبة (الأجندة الوطنية، ٢٠٠٤م، ص: ٢٥). يقترح الحجوج

أقساطها، وبلغ عدد هذه المشاريع (٤١٨)، وتمت دراسة المشاريع التي استكملت بياناتها وعددها ٤٠٥. أساليب جمع البيانات وأدواتها: لقد استخدمت الأساليب التالية لجمع البيانات اللازمة للدراسة: تحليل مضمون الوثائق: وذلك لدراسة وتحليل البيانات والوثائق المتوفرة في المصادر المتاحة في وزارة التنمية الاجتماعية وهي: (١) السجلات (المكتوبة والمحوسبة)، (٢) ملفات المقترضين، و(٣) تقارير المتابعة. حيث تم الحصول على بيانات هذا الجزء من ملف الحالة المستفيدة من مشاريع صناديق الائتمان، وشمل هذا الجزء الأقسام التالية: خصائص المشاريع من حيث (الموقع، النوع، رأس المال، المراجعة، فترة السماح، عدد الأقساط، مبلغ القسط الشهري، مدى الالتزام بالسداد). والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمقترضين وأفراد أسرهم قبل المشاريع.

الاستبيان: لقد تم تصميم استبيان خاص تم استخدامه كأداة لجمع البيانات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها. وشملت معلومات عن للمشاريع، والعوامل المرتبطة باستمرارية المشاريع ونجاحها أو إخفاقها، وشملت الجوانب التالية (دوافع الحصول على القرض وإجراءات الاقتراض والعوائق التي واجهتها في الإدارة والمتابعة والتقويم، التدريب والمتابعة، ..)، وتقييم ذاتي من أصحاب المشاريع لمدى نجاحها. وتم جمع البيانات بواسطة باحثين اجتماعيين ممارسين ومدربين، قابلوا أصحاب المشاريع المدروسة.

مدى فاعلية وكفاءة هذه المشاريع في تحقيق الغايات والأهداف المرجوة منها. وتأتي هذه الدراسة في سد ثغرة في الشح الكبير في الدراسات التقييمية المتعلقة بمشاريع صناديق الائتمان، حيث تغطي قطاعا هاما من المشاريع سواء من حيث العدد أو النطاق الزمني أو في محاور التقييم المتعدد. وتقدم الدراسة الحالية تحليلا للعوامل المرتبطة باستمرارية المشاريع وبالتالي استدامتها منذ المراحل الأولى لاختيار المشاريع مروراً بمراحل بإجراءات التأسيس ومن ثم التشغيل والإنتاجية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع مشاريع صناديق الائتمان الممولة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن. وصندوق الائتمان هو صندوق إقراض دوّار يهدف لإقامة مشاريع مدرة للدخل أو مساندة له ويدار من قبل لجنة تتكون من خمسة إلى سبعة أشخاص تسمى (اللجنة التنفيذية). ويقدم البرنامج منحاً مشروطة لبعض الجمعيات الخيرية ومراكز تنمية المجتمع المحلي القادرة على إدارة صناديق ائتمان في مجتمعاتها المحلية لتقوم بدورها بتقديم قروض صغيرة للراغبين ممن تنطبق عليهم الشروط.

العينة: جميع المشاريع الممولة من برنامج صناديق الائتمان المحلية الذي تنفذه وزارة التنمية الاجتماعية في الفترة الواقعة بين عام ١٩٩٢م ونهاية شهر كانون الأول من عام ٢٠٠٣م، المسددة لجميع

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أولئك الذين كان دافعهم لاختيار المشروع نابعا من التخصص والخبرة أو لعوامل غيرها، فقد كانت نسبة استمرارية المشاريع لفئة أصحاب التخصص والخبرة هي الأكبر (٧٠,٤٪). كما يشير اختبار التباين إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاستمرارية بين مشاريع أصحاب الاختيار المتفحص وغيرهم. حيث كانت نسبة استمرارية مشاريع الذين اختاروا بعد دراسة وتفكير شخصي هي الأعلى (٨٢,٧٪). أما بالنسبة لأولئك الذين اختاروا تبعا لنصائح الأصدقاء أو الأقارب أو أولئك الذين اختاروا بمساعدة موظف وزارة التنمية الاجتماعية أو اللجنة المحلية لصندوق الائتمان، فلم توجد فروق ذات دلالة إحصائية بينهم فيما يختص باستمرارية المشاريع أو عدمها.

يبين الجدول رقم (٢) نتائج اختبار التباين المتعلق بالصعوبات الإجرائية التي تواجه المشاريع. فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاستمرارية حسب عدد من فئات الصعوبات وهي فئات: (تعدد الأوراق والوثائق المطلوبة)، (تعدد جهات التأكد من مصداقية الوثائق وتباعد أماكنها)، و(إجراءات دراسة الجدوى الاقتصادية) و(طول فترة الانتظار للحصول على الموافقة على القرض). ويتبين أن نسبة المشاريع المستمرة هي الأعلى لدى فئات (عدم وجود صعوبات في: تعدد الأوراق والوثائق، أو تعدد جهات التأكد أو الحصول على تراخيص، وإجراءات الجدوى الاقتصادية، وفترة الانتظار).

نتائج الدراسة

يتناول هذا القسم نتائج الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس والأسئلة المتفرعة عنه والمتعلقة بمدى تباين المشاريع واختلافها في الاستمرار وعدمه حسب عدد من العوامل المرتبطة بدورة حياة المشاريع، منذ بداية التفكير فيه والدوافع إلى اختياره، مروراً بإجراءات الحصول على القروض ومن ثم تأسيس المشروع وتشغيله وتسويق إنتاجه. وحيث أن العوامل المرتبطة بدورة حياة المشاريع كثيرة جداً، فلقد تم التركيز على أبرز هذه العوامل ذات العلاقة بتباين المشاريع من حيث الاستمرارية. وتم إجراء المقارنات باستخدام تحليل التباين غير المعلمي - مربع كاي لمناسبته لمستوى قياس بيانات الدراسة. وفيما يلي أبرز النتائج.

مرحلة التأسيس

لقد تمت دراسة عدد من العوامل المرتبطة بمرحلة التأسيس ومنها عوامل اختيار المشروع، والصعوبات التي واجهت المشاريع، وبعض الخصائص المرتبطة بالأمور المالية للمشاريع مثل رأس المال والأقساط والمراجعة. وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١) إلى نتائج اختبار (كاي تربيع) في عدد من العوامل المرتبطة بمرحلة تأسيس المشاريع. فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين (فئة) ذوي الاختيار العفوي و(فئة) الاختيار المقصود، فقد كانت نسبة المشاريع المستمرة أكثر للذين كان اختيارهم مقصوداً (٧٣٪) وليس عفويًا. كما بين الاختبار

الجدول رقم (١). توزيع المشاريع حسب أسباب ودوافع الاختيار والاستمرارية.

اختبار مربع كاي		غير مستمر		مستمر		دوافع اختيار نوع المشروع	
الدلالة الإحصائية	القيمة	%	العدد	%	العدد		
٠,٠٠٠	٢٤,٦٤	٢٦,٣	٥٥	٧,٧	١٥	نعم	بشكل عفوي
		٧٣,٧	١٥٤	٩٢,٣	١٨١	لا	
٠,٠١٦	٤,٩٩	٥٩,٨	١٢٥	٧٠,٤	١٣٨	نعم	التخصص والخبرة
		٤٠,٢	٨٤	٢٩,٦	٥٨	لا	
٠,٠٠٠	١٢,٣٨	٦٧,٥	١٤١	٨٢,٧	١٦٢	نعم	الدراسة والتفكير الشخصي
		٣٢,٥	٦٨	١٧,٣	٣٤	لا	
٠,٤٤١	٠,٠٦	٥٠,٧	١٠٦	٤٩,٥	٩٧	نعم	نصائح الأصدقاء والأقارب
		٤٩,٣	١٠٣	٥٠,٥	٩٩	لا	
٠,٠٩٩	١,٩٥	٢٥,٤	٥٣	٣١,٦	٦٢	نعم	بمساعدة موظف الوزارة أو اللجنة المحلية
		٧٤,٦	١٥٦	٦٨,٤	١٣٤	لا	

الجدول رقم (٢). صعوبة الإجراءات قبل الحصول على القرض واستمرارية المشروع.

اختبار مربع كاي		غير مستمر		مستمر		الصعوبات:	
الدلالة الإحصائية	القيمة	%	العدد	%	العدد		
٠,٠٠٠	١٢,٥٩	٢٦,٣	١٣	٠٠	٠٠	موجودة	تعدد الأوراق والوثائق المطلوبة
		٩٣,٨	١٩٦	١٠٠	١٩٦	غير موجودة	
٠,٠٠٢	٨,٦٣	٤,٣	٩	٠٠	٠٠	موجودة	تعدد جهات التأكد وتباعد أماكنها
		٩٥,٧	٢٠٠	١٠٠	١٩٦	غير موجودة	
٠,٠٢٦	٤,١٨	٣٤,٠	٧١	٤٣,٩	٨٦	موجودة	إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية
		٦٦,٠	١٣٨	٥٦,١	١١٠	غير موجودة	
٠,٠٥٥	٣,٠٣	١٤,٨	٣١	٩,٢	١٨	موجودة	طول فترة انتظار الموافقة على القرض
		٨٥,٢	١٧٨	٩٠,٨	١٧٨	غير موجودة	

قيمة القرض. فاحتمالية أن يكون المشروع مستمرا أكثر في حال كفاية قيمة القرض، فنسبة المشاريع المستمرة لفئة القروض الكافية أعلى من نسبة المشاريع المستمرة

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) إلى العوامل المالية المتعلقة بالمشاريع. فقد تبين أن المشاريع تختلف في استمراريتهما أو عدم استمراريتهما بمدى كفاية

الجدول رقم (٣). العوامل المتعلقة بالجوانب المالية للمشروع والاستمرارية.

غير مستمر		مستمر		الجوانب المالية للمشاريع
%	العدد	%	العدد	
تناقص رأس المال:				
	١١٣	١٩,٩	٢٨	موجودة إلى حد كبير
	٥٥	٥٩,٦	٨١	موجودة إلى حد ما
	٤١	٦٨,٠	٨٧	غير موجودة إطلاقاً
	٢٠٩	٤٨,٤	١٩٦	المجموع
قيمة مربع كاي (٧٢,٤)، والدلالة الإحصائية (٠,٠٠)				
فترة السماح بالشهر:				
	٥٥,٦	١٣٨	٤٤,٤	١١٠ لا يوجد
	١٦,٠	٤	٨٤,٠	٢١ شهر
	٤٦,٢	٣٧	٥٣,٨	٤٣ شهران
	٥٧,٧	٣٠	٤٢,٣	٢٢ ثلاثة أشهر
قيمة مربع كاي (١٦,٠٠١)، والدلالة الإحصائية (٠,٠٠١)				
كفاية فترة السماح:				
	٤٦,١	١٠٥	٥٣,٩	١٢٣ كافية
	٥٨,٨	١٠٤	٤١,٢	٧٣ غير كافية
قيمة مربع كاي (٦,٤٤٠)، والدلالة الإحصائية (٠,٠٠٧)				
ملائمة قيمة القسط:				
	٤٧,٠	١٤٧	٥٣,٠	١٦٦ ملائمة
	٦٧,٤	٦٢	٣٢,٦	٣٠ غير ملائمة
قيمة مربع كاي (١١,٨٧٩)، والدلالة الإحصائية (٠,٠٠٠)				

مرحلة الإنتاج

أما فيما يتعلق بمرحلة الإنتاج ففيها عدد من العوامل المتعلقة بالاستمرارية مثل مناسبة الموقع ومستويات الإنتاج ومدخلاته والقدرة على المنافسة والتسويق

لفئة القروض غير الكافية (٥٥,٣٪، و٣٩,٧٪ على التوالي). أما بالنسبة لقيمة القسط الشهري والاستمرارية، فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات قيم الأقساط واستمرارية المشروع. وأعلى نسب الاستمرارية هي لفئة قيمة ٦٠-١٠٠ دينار شهرياً، تليها الفئة السابقة لها (٥٠-٥٩)، ثم فقرة إلى الورا عن فئتين للوصول إلى فئة (٢٠-٢٩). فتمت الاختلاف مضطرب وغير متسق. مثلاً الفئة ٤٠-٤٩ هي الفئة ذات الاستمرارية الأدنى (٣٢,٧٪).

كما يشير اختبار التباين إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استمرارية المشاريع حسب ملائمة الأقساط الشهرية (حسب رأي أصحاب المشاريع)، فقد تبين أن نسبة المشاريع المستمرة هي الأعلى في حال كون قيمة القسط ملائمة وتقل النسب في حال كون القيمة غير ملائمة (٦٧,٤٪، و٥٣,٠٪ للفئتين على التوالي). أما بالنسبة لفترة السماح فتبين أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث أن فئة الشهر الواحد هي الأعلى في نسبة استمراريته، والأدنى كانت فئة ثلاثة أشهر (٨٤,٠٪ و٤٢,٣٪ على التوالي). وإذا كان ذلك النمط صحيحاً فينبغي أن تكون فئة السماح "لا يوجد" هي الأكثر استمرارية وهي ليست كذلك. كما بين اختبار التباين (مربع كاي) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لفئات فترات السماح (الكافية وغير الكافية). فكانت نسبة المشاريع المستمرة لدى فئة أصحاب المشاريع القائمين أن الفترة كانت كافية هي الأكبر (٥٣٪).

عدم الاستمرارية هي الأعلى (٧١,٢٪) في حالة عدم القدرة على المنافسة.

يعتبر التسويق من أهم العوامل المؤثرة في نجاح أي مشروع، ومن المتوقع أن يكون له دور في تفسير التباين في استمرارية المشاريع. وكان الحال كما كان متوقعاً. حيث تبين من اختبار التباين وجود فروق ذات أهمية إحصائية في نسب استمرارية المشاريع عبر مستويات التسويق الثلاث. ففي حالة ضعف التسويق تكون نسبة عدم الاستمرارية هي الأعلى (٨٠,٧٪)، وتكون نسبة الاستمرارية "أعلى" في حالة عدم وجود مشكلة ضعف التسويق (٥٧,٢٪)، والنمط متسق لجميع مستويات التسويق.

أما فيما يتعلق بالمتابعة فتشير البيانات المذكورة في الجدول رقم (٥) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المرتبطة بالمتابعة، حيث انه في حال غياب المتابعة كانت نسبة المشاريع غير المستمرة هي الأعلى (٦٨,٩٪)، وتزداد نسبة الاستمرارية في حال انتظام المتابعة (٥٥,٠٪)، ونمط الاستمرارية هذا متسق لجميع فئات المقارنة، فمثلاً تنخفض نسبة الاستمرارية في حال عدم انتظام المتابعة.

أما في ما يتعلق بأثر المتابعة كما يراها أصحاب المشاريع، فتوجد فئتان لتقييم الأثر، إحداهما "فئة القائلين بوجود أثر للمتابعة" والثانية "فئة الذين يقولون بعدم وجود أثر". ولقد تبين من المقارنة بين مشاريع الفئتين اختلافهما في الاستمرارية، فقد كانت احتمالية

والمتابعة. حيث تشير النتائج المذكورة في جدول رقم (٤) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يخص فئات مشكلات الموقع والاستمرارية، حيث تنخفض نسب الاستمرارية بوجود مشكلات الموقع. إضافة إلى ذلك فتشير النتائج أن ارتفاع كلف مدخلات الإنتاج هي عامل تباين في استمرارية المشاريع. يشير اختبار التباين إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استمرارية المشاريع عبر مستويات وجود مشكلة ارتفاع مدخلات الإنتاج. فأعلى نسبة عدم استمرارية تكون في حال وجود مشكلة ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج إلى حد كبير (٦٧,٧٪)، تليها فئة المشكلة غير موجودة إطلاقاً (٥١,١٪). وهذا يناهض النمط المتوقع. فنسبة المشاريع المستمرة في حال المشكلة موجودة إلى حد ما (٥٢,٨٪) هي الأعلى. والمتوقع أن تكون نسبة غير موجودة إطلاقاً هي الأعلى. فلا يوجد نمط متسق يسمح بالمقارنة، ربما يكون ذلك تبعا للعينة وظروفها الواقعية.

أما فيما يتعلق بمستويات الإنتاج فتشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عدد من العوامل. ففي حالة (وجود مشكلة) تدنى مستوى الإنتاج إلى حد كبير تكون نسبة عدم الاستمرارية هي الأعلى (٨٣,١٪) وتكون نسبة الاستمرارية هي الأعلى (٦٠,٧٪) في حالة كون مشكلة تدني الإنتاج غير موجودة إطلاقاً. والنمط متسق لمستوى وجود مشكلة جودة الإنتاج "إلى حد ما". كما كان للقدرة على المنافسة اثر تبايني في الاستمرارية، فلقد كانت نسبة

عدم استمرارية المشاريع هي الأعلى لفئة القائلين بأن حين كانت نسبة استمرارية المشاريع هي الأعلى ليس للمتابعة أي أثر في نجاح المشاريع (٦٤,٦٪)، في (٥٦,٣٪) في حال الفئة القائلة بوجود اثر للمتابعة.

الجدول رقم (٤). المشكلات التي تواجه المشاريع في مرحلة الإنتاج.

اختيار التباين		غير مستمر		مستمر		المشكلات
الدلالة الإحصائية	قيمة مربع كاي	%	العدد	%	العدد	
٠,٠٠٢	١٢,٤٦٥	٨٥,٧	١٨	١٤,٣	٣	موجودة إلى حد كبير
		٥٦,١	٥٥	٤٣,٩	٤٣	موجودة إلى حد ما
		٤٧,٦	١٣٦	٥٢,٤	١٥٠	غير موجودة إطلاقاً
		٥١,٦	٢٠٩	٤٨,٤	١٩٦	المجموع
٠,٠١٧	٨,١٤٦	٦٧,٧	٤٢	٣٢,٣	٢٠	موجودة إلى حد كبير
		٤٧,٢	١٠٠	٥٢,٨	١١٢	موجودة إلى حد ما
		٥١,١	٦٧	٤٨,٩	٦٤	غير موجودة إطلاقاً
		٥١,٦	٢٠٩	٤٨,٤	١٩٦	المجموع
٠,٠٠٠	٤٣,٢٩٣	٨٣,١	٦٩	١٦,٩	١٤	موجودة إلى حد كبير
		٤٦,٧	٨٥	٥٣,٣	٩٧	موجودة إلى حد ما
		٣٩,٣	٥٥	٦٠,٧	٨٥	غير موجودة إطلاقاً
		٥١,٦	٢٠٩	٤٨,٤	١٩٦	المجموع
٠,٠٠٠	٣٥,٦٤٣	٨٠,٧	٦٧	١٩,٣	١٦	موجودة إلى حد كبير
		٤٥,٣	٧٧	٥٤,٧	٩٣	موجودة إلى حد ما
		٤٢,٨	٦٥	٥٧,٢	٨٧	غير موجودة إطلاقاً
		٥١,٦	٢٠٩	٤٨,٤	١٩٦	المجموع
٠,٠٠٣	١١,٨٩٤	٧١,٢	٤٢	٢٨,٨	١٧	موجودة إلى حد كبير
		٥١,١	٩٦	٤٨,٩	٩٢	موجودة إلى حد ما
		٤٤,٩	٧١	٥٥,١	٨٧	غير موجودة إطلاقاً
		٥١,٦	٢٠٩	٤٨,٤	١٩٦	المجموع

الجدول رقم (٥). توزيع المشاريع حسب عوامل تتعلق بإدارتها والاستمرارية.

غير مستمر		مستمر		العوامل
%	العدد	%	العدد	
انتظام المتابعة:				
٤٥,٠	١٠٨	٥٥,٠	١٣٢	- منتظم
٥٨,٣	٧٠	٤١,٧	٥٠	- غير منتظم
٦٨,٩	٣١	٣١,١	١٤	- لا توجد متابعة
٥١,٦	٢٠٩	٤٨,٤	١٩٦	المجموع
قيمة مربع كاي (١١,٧٥٠)، والدلالة الإحصائية (٠,٠٠٣).				
مجالات المتابعة:				
٥٢,٣	١٦٢	٤٧,٧	١٤٨	- مالية
٣١,٢	١٥	٦٨,٨	٣٣	- إدارية
٥٠,٠	١	٥٠,٠	١	- تسويقية
٤٩,٤	١٧٨	٥٠,٦	١٨٢	المجموع
قيمة مربع كاي (٧٣,٣٩)، والدلالة الإحصائية (٠,٠٢٥).				
تأثير المتابعة (حسب رأي أصحاب المشاريع):				
٤٣,٧	١١٤	٥٦,٣	١٤٧	- لها أثر
٦٤,٦	٦٤	٣٥,٤	٣٥	- ليس لها أثر
٤٩,٤	١٧٨	٥٠,٦	١٨٢	المجموع
قيمة مربع كاي (١٢,٦٢٤)، والدلالة الإحصائية (٠,٠٠٠).				

نقاش النتائج والتوصيات

المشاريع الممولة في الفترة الواقعة بين عام ١٩٩٢م ونهاية شهر كانون الأول من عام ٢٠٠٣م، المسددة لأقساطها. وبلغ عدد هذه المشاريع (٤١٨) مشروعة، لكن تمت دراسة المشاريع التي استكملت عنها البيانات اللازمة وكان عددها ٤٠٥ مشروعاً.

لقد تبين من النتائج بشكل عام وجود العديد من العوامل المرتبطة باستمرارية المشاريع أو عدمها، ومنها ما يتعلق بمراحل التأسيس ومنها ما يتعلق بمرحلة

جاءت هذه الدراسة لبحث العوامل المرتبطة باستدامة المشاريع الصغيرة - خاصة مشاريع صناديق الائتمان. لان المشاريع أن لم تكن مستدامة فإن تأثيراتها وجدواها تكون محل تساؤل، ويكون دورها مؤقتاً ولا يحقق الأهداف المرجوة منها. تكون مجتمع الدراسة من جميع المشاريع الممولة من برنامج صناديق الائتمان المحلية الذي نفذته وزارة التنمية الاجتماعية. وكانت العينة هي جميع

وقتا زمنيا طويلا. لقد بينت النتائج وجود فروق في استمرارية المشاريع تبعا لمواجهتها لصعوبات إجرائية في مرحلة التأسيس. ومن هذه الصعوبات تعدد الأوراق والوثائق المطلوبة، وتعدد الجهات والمؤسسات التي على طالب القروض مراجعتها لإثبات أنهم بحاجة إلى القرض، وايضا طول فترة انتظار الموافقة على القرض، وأخيرا مشكلات إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع. وبشكل عام فإن وجود هذه الصعوبات مرتبط باستمرارية المشاريع. ومن ابرز صعوبات مرحلة التأسيس مشكلة دراسة الجدوى الاقتصادية.

ورغم أن دراسات الجدوى في غاية الأهمية لنجاح المشاريع واستمراريتها، إلا أن الباحث الميداني، يلمس قصورا واضحا في هذا المجال. حيث يغلب على دراسات الجدوى التكرار والتقليد، وإتباع أنماط نمذجة تستنسخ وتكرر. فكل مشروع ينبغي له أن يدرس بعناية في ظل سياقه البشري والمكاني والمالي. وحتى لو كانت المشاريع من نفس النوع أو مجال العمل، لكنها سوف تختلف سياقها وبيئتها وبالتالي تتفاوت توقعات نجاحها تبعا للصورة الكلية لمجمل ظروفها. واستنساخ دراسات الجدوى لا يفيد في ذلك.

للتمويل وقيمه تأثير واضح في استمرارية المشاريع، فقد كانت المشاريع ذات رأس المال العالي الأعلى نسبة من حيث الاستمرارية، والمشاريع ذات رأس المال الأدنى هي الأدنى من حيث نسبة المستمر منها. كما تبين أن المشاريع ذات الأقساط الأكثر هي المشاريع ذات رؤوس الأموال الأكبر وبالتالي يكون استمرارها أكثر احتمالا، أو أن الأقساط الأكثر عدداً أخف على

التشغيل والإنتاج والتسويق، وتتفق النتائج بشكل عام مع عدد الدراسات السابقة التي أشارت إلى نماذج من هذه المشكلات والصعوبات، انظر مثلا (العتوم، ٢٠٠٥م، والرماضنة ٢٠٠٥م، و Balasubramanian, 2009، أبورضوان، ٢٠٠٦م).

أما فيما يتعلق بمرحلة التأسيس فقد كان لعوامل اختيار المشاريع أثر في تباين استمرارية المشاريع. فالمشاريع التي يختارها أصحابها تبعا لتخصصهم وخبرتهم، تكون احتمالية استمراريتها في الغالب أكثر من تلك المشاريع التي تم اختيارها عن غير التخصص والخبرة. ويعزز هذه النتيجة طبيعة الاختيار، عفويا أو مقصودا. لقد تم رصد فروق ذات دلالة إحصائية بين ذوي الاختيار العفوي والاختيار المقصود للمشاريع، فقد كانت نسبة المشاريع المستمرة أكثر لدى الذين كان اختيارهم مقصودا وليس عفويا. هذا يدل على الجدوية وربما المعرفة والخبرة بمجال المشروع والمطلوب منه. فالاختيار المقصود متعلق بالاستمرارية بشكل أكبر، والاختيار المقصود يكون بعد دراسة وتفحص وربما خبرة وتجربة. تتفق هذه النتائج مع ما قرره دانيال (Daniels, 2004، و Hietlahat and Linden, 2006)، من أن الاقتراض يصبح خطرا مع الجهل وعدم الخبرة، وانه بالإمكان تحسين وضعية المشاريع إذا أحسن التصميم والتخطيط وتوفرت الخبرة والمهارات اللازمة لإدارة المشاريع.

يتطلب الحصول على القروض أن تمر المشاريع في سلسلة من الإجراءات للحصول على الموافقة على التمويل وبداية المشروع، وربما تأخذ هذه الإجراءات

(Government of Jordan, 2004). وبالتالي فإنها غير جاذبة للاستثمار ويصعب تبعا لذلك استحداث فرص عمل لتشغيل السكان العاطلين عن العمل.

إن جودة الإنتاج والقدرة على المنافسة من أهم عناصر نجاح المشاريع واستمراريتها. حيث أن مشكلة عدم القدرة على المنافسة تأتي في مقدمة التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة. ذلك أن المنافسة تقتضي توفر عناصر جودة في المنتج وقدرة على التطوير والمنافسة في الأسعار. وكيف يتسنى لمشاريع صغيرة محدودة الإمكانيات والتسهيلات المنافسة في سوق عالمي مفتوح وشرس. كما تبين أن استمرارية المشاريع تتباين تبعا لجودة إنتاجها، فالمنتجات الجيدة ومع توفر عوامل النجاح الأخرى، يمكن أن تمد في عمر المشروع وتجلب له التسويق الأفضل، وتزيد من الطلب عليه، وقد تكون حافزا لأصحابها على تطويرها والاستمرار فيها. إضافة إلى ذلك كانت مشكلة التسويق من المشكلات الفاصلة في ديمومة المشاريع. فقد تبين وجود فروق ذات أهمية إحصائية بين فئات مشكلات التسويق واستمرارية المشاريع. فمشكلة التسويق من أهم العوائق التي تواجه مشاريع توليد الدخل والمشاريع الصغيرة، مما يفرض ضرورة فتح منافذ تسويقية تسمح بتسويق الإنتاج وبأسعار مناسبة ومنافسة تساعد في استدامة المشاريع وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين المستفيدين منها.

لقد كان من معيقات المشاريع أيضا عدم توفر المتابعة الفنية اللازمة للمشاريع. فالمتابع الجيدة والمنظمة تعزز من الاستفادة المثلى من التمويل تفيد في ترشيد

المقترض وبالتالي يكون عبء خدمة القرض مخففا فيساعد ذلك على تركيز رأسماله في المشروع. أما بخصوص مدى كفاية قيمة القرض، فلقد كانت نسبة المشاريع المستمرة لفئة القروض الكافية أعلى من نسبة المشاريع المستمرة لفئة غير الكافية. أما بالنسبة لمدى ملائمة فترة السماح، فكانت نسبة المشاريع المستمرة لدى فئة أصحاب المشاريع القائلين أن الفترة كانت ملائمة هي الأكبر. هنا ينبغي أن تؤخذ هذه النتيجة في الاعتبار لتوفير ظروف وضمانات نجاح المشاريع واستدامتها وهذه النتائج تتفق مع الدراسات التي تبين أهمية تيسير التمويل وجعله في متناول الفقراء ومحدودي الدخل وتوسيع الخيارات أمامهم ليتسنى لهم الاستفادة من التمويل والخروج من مأزق الفقر والحاجة (الأجندة الوطنية، ٢٠٠٥م، Nabavi, 2009).

لقد كان لمشكلة الموقع أثر في استمرارية المشاريع. لقد تبينت المشاريع في استمراريتها تبعا لوجود مشكلة الموقع كما يراها أصحابها. فقد كانت أعلى نسبة للاستمرارية تكون في حال عدم وجود مشكلة الموقع بالنسبة للمشروع. هذا يقتضي أخذ عملية اختيار الموقع المناسب للمشروع بعناية واهتمام أثناء فترة الإعداد للمشروع وفي مرحلة دراسة الجدوى الاقتصادية. فمن غير المجدي اقتصاديا إنشاء مشاريع بعيدة عن مراكز التسويق أو لا تتوفر لها النقل بأسعار مناسبة. وتشير دراسات الفقر في الأردن، ودراسات جيوب الفقر إلى أن هذه الجيوب هي عبارة عن تجمعات سكانية متناثرة على رقعة واسعة من الأرض وفيها عدد قليل من السكان، وشح في الموارد (World Bank and

تتوفر لديهم ضمانات كافية للقروض أو تسهيلات وعلاقات فاعلة، فهم طرف بحاجة إلى عون ومساندة، وتيسير في عملية الإقراض، وذلك سواء في الإجراءات أو في منح قروض كافية، وبتسهيلات في الدفع، وتوسيع فترة السماح، وتقليل قيمة الأقساط الشهرية، ومدتها على فترة زمنية طويلة.

إن نجاح المشاريع في توليد دخل جديد، وتشغيل العاطلين عن العمل، لا يتحقق إلا إذا كانت المشاريع منتجة وقادرة على المنافسة والاستمرارية في السوق. يبدو من نتائج هذه الدراسة أن استمرارية المشاريع مرتبطة بمدى ارتفاع أسعار مدخلاتها وقدرتها على تجويد إنتاجها وتسويقه والمنافسة في السوق. الذي يظهر أن المشاريع الصغيرة وتبعاً لقدرتها وقدرة القائمين عليها، تواجه مشكلات كبيرة في عملية الإنتاج والتسويق. لذلك فإنه يتعين على الجهات التنموية والتمويلية أن تولي هذه المرحلة الاهتمام الكافي، وان لا تعتبر أن مجرد منح القروض واسترجاع قيمتها، يعتبر نجاحاً لها. أن سداد الأقساط ليس مؤشراً على النجاح والاستمرارية بل مرتبط بالالتزامات والضمانات الصعبة التي يقدمها المقترضون. وفي حالات واقعية كثيرة يكون المسدد هو الكفيل أو الكفلاء وليس المقترض. أي أن المشاريع غير الناجحة تؤدي إلى حصول مشكلات جديدة بين المقترضين وكفلائهم، وتحمل الكفلاء مسؤولية السداد حال إخفاق المقترضين. لهذا ينبغي مساندة أصحاب المشاريع، سواء في التدريب الفني والإداري أو في تسهيل عملية تسويق المنتجات وتطوير الإنتاج وتحسين جودته. وفي الختام نؤكد على التوصيات المحددة التالية:

مسيرة المشروع (Hoque and Itohara, 2009). فالمتابعة قليلة ومحصورة بأمور إجرائية مالية وإدارية رتيبة ولا تتعلق بقضايا التسويق واستدامة المشاريع. قد يعود ذلك لطبيعة المشاريع أو لطبيعة الجهة المشرفة عليها، ومدى استيعابها للمشاريع وجدواها الاقتصادية ولضرورة المتابعة العلمية والعملية المتخصصة لها، ومحاوله تطويرها والارتقاء بها وليس فقط تحصيل القروض ومراجعاتها.

يمكن القول إن المشاريع المدرة للدخل بمختلف مستوياتها صغيرة، متوسطة، أو صغيرة هي آليات مناسبة لمواجهة مشاكل الفقر والبطالة. وكما هو شائع في الممارسات التنموية في العديد من دول العالم خاصة الدول النامية والفقيرة، فإن المشاريع ينظر إليها على أنها المنقذ وربما الأداة السحرية في تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية. ولضمان نجاح هذه المشاريع، وتبعاً للنتائج المحددة لهذه الدراسة، فينبغي الإشارة إلى الأمور التالية في أي إستراتيجية للمشاريع الصغيرة. ابتداءً لا بد أن تمنح القروض للأشخاص أو الأسر التي لديها خبرة ومعرفة وجدية في اختيار المشروع المناسب لها. أي أن يكون الإقراض فعالاً لتشغيل مشروع محدد، وليس غطاءً للتمويل احتياجات أخرى لدى المقترضين كما يبين واقع حال كثير من المشاريع.

كما يتوجب على الجهات القائمة على الإقراض أن تسهل الإجراءات، وتقلل من الرتبة الإدارية والتعقيدات والمتطلبات الكثيرة من المقترضين. وربما تكون التعقيدات الإجرائية الإدارية مؤشراً على كفاءة مبكرة للمشاريع. فطالبي الإقراض هم من الذين لا

التوصيات

عمان: المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم.

خصاونة، محمد. (٢٠٠٥م). المشاريع الصغيرة والميكروية: السياسات والاستراتيجيات. في ندوة " دور المشاريع الصغيرة والميكروية في الحد من الفقر، " عمان: صندوق التنمية والتشغيل.

رماضنة، عبير. (٢٠٠٥م). "قطاع الاستثمار بالمشاريع الصغيرة والميكروية مقارنة مع القطاعات الأخرى" في ندوة " دور المشاريع الصغيرة والميكروية في الحد من الفقر، " عمان: صندوق التنمية والتشغيل.

الساكت، أنس. (٢٠٠٥م). إنجازات الإتحاد النسائي الأردني العام في تمويل المشاريع الصغيرة. في ندوة " دور المشاريع الصغيرة والميكروية في الحد من الفقر، " عمان: صندوق التنمية والتشغيل.

شامي، ستناي، وتامينيان، لوسين. (١٩٩٢م). "المرأة العمل ومشاريع التنمية: حالتان دراستان من الأردن." في مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٨، العدد ٢، ص ٩-٥١.

صندوق التنمية والتشغيل. (٢٠٠٦م). دليل مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والميكروية في الأردن. عمان: صندوق التنمية والتشغيل.

العتوم، راضي. (٢٠٠٥م). "واقع قطاع المشاريع الصغيرة والمكروية في الأردن: الانجازات والتحديات." في ندوة " دور المشاريع الصغيرة والميكروية في الحد من الفقر، " عمان: صندوق التنمية والتشغيل.

مقابلة، سهيل. (٢٠٠٥م). "المشاريع الصغيرة والميكروية: الإطار النظري والتجارب المثلى." في ندوة " دور المشاريع الصغيرة والميكروية في الحد من الفقر، " عمان: صندوق التنمية والتشغيل.

- التأكيد على أن تصمم المشاريع بشكل علمي يمكن تنفيذها ومتابعة أدائها وتقييمها. وأن يصاحب المشاريع وفي تصميمها آلية واضحة للمتابعة وصياغة مؤشرات منهجية دقيقة للتقييم.

- تسهيل إجراءات الحصول على القروض، ورفع قيمتها، وتسهيل ضماناتها مع إيجاد بدائل تمكن الفقراء من الإقراض دون فوائد ربوية بضمانات الجهات ذات العلاقة بشبكة الأمان الاجتماعي.

- أن تعد دراسات جدوى حقيقية تأخذ في اعتبارها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمكانية للمشاريع.

- إجراء المزيد من الدراسات حول المشاريع التنموية بمختلف أحجامها وأنواعها، وأهدافها، وعوامل نجاحها، وتقييم مدى إسهامها الفعلي في توليد الدخل وتحسين مستوى حياة المقترضين.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

أبو رضوان، عماد. (٢٠٠٦م). التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة. الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الدول العربية، يومي ١٧ و١٨ ابريل.

باقر، محمد، وآخرون. (١٩٩٩م). قياس وتحليل الفقر في الأردن ١٩٩٧م. عمان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الحجوج، إبراهيم. (٢٠٠٤م). "الفقر والتنمية"، في الحلقة الدراسية الإقليمية حول القضاء على الفقر لتحقيق الأهداف المنشودة في قمة جوهانسبرغ.

- Evaluation of the Development and Employment Fund (DEF) May 1996.*
- Mallick, Ross. (2002). Implementing and Evaluating Microcredit in Bangladesh." *Development in Practice*, Volume 12, Number 2, May): 153-163.
- Nabavi, S. Abdol Hossein. (2009). Poverty and Micro Enterprise Development. *European Journal of Social Sciences*-volume. 9, Number 1.
- Nieto, Begona Guterrez. (2005). "Private Funding of Microcredit Schemes: Much Ado About Nothing?" *Development in Practice*, Volume 15, Numbers 3 & 4, June: 490-501.
- Rawlings, L. Sherburne-Benz, L. and Domelen, J. (2003). *Evaluating Social Funds: A Cross-Country Analysis of Community Investment*. Washington, D., C.: World Bank, Regional and Sectoral Studies.
- Schultz, Ulrike, Maccawi Asia, and El-Fatih Tayseer. (2006). "The Credit helps me to Improve my Business: The Experience of Two Microcredit Programs in Greater Khartoum." *The Ahfad Journal*, Vol. 23, No. 1, (June): 50-65.
- Selinger, Evan. (2008). Does Microcredit "Empower"? Reflections on the Grameen Bank Debate. *Human Studies* (2008) 31:27-41
- Stix, Gary. (1997). "Microfinance is Proving that the Poor are Credit worthy, but will the Movement Try to Grow Too Fast? *Scientific American*, April, Vol. 276 Issue 4.
- World Bank and Government of Jordan (GoJ). (2004). *Jordan Poverty Assessment*. Amman: World Bank and GoJ.
- World Bank, Government of Jordan (GoJ). (1994). *Jordan Poverty Assessment*. . Amman: World Bank and GoJ.
- ثانياً: المراجع الأجنبية
- Balasubramanian, Aditya. (2009). *Micromanagement: Fixing Microfinance in Argentine*. (2009). *Harvard International Review*, fall.
- Baumann, Ted. (2004). "Pro-poor Microcredit in South Africa: Cost-efficiency and Productivity of South African Pro-poor Microfinance Institutions." *Development Southern Africa*, Vol. 21, No. 5, December.
- Daniels, Reza. (2004). "Financial Intermediation, Regulation and the Formal Microcredit Sector in South Africa." *Development Southern Africa Vol. 21. No. 5, December, pp. 831-849*.
- Elahi, Khandakar Q. and Danopoulos, Constantine P. (2004). "Microfinance and Third World Development: A Critical Analysis." *Journal of Political and Military Sociology*, vol. 32, No. 1 (Summer): 61-77.
- Hietalahti Johanna and Linden Mikael. (2006). "Socio-economic Impact of Microfinance and Repayment Performance: A Case Study of the Small Enterprise Foundation, South Africa." *Progress in Development Studies* 6, 3, PP: 201-210.
- Hoque, Mahmouda, and Itohara, Yoshihito. (2009). Women Empowerment through Participation in Micro-Credit Programme: A Case Study from Bangladesh. *Journal of Social Science* 5(3): 244-250.
- Johnson, Susan. (2005). "Gender Relations, Empowerment and Microcredit: Moving on From a Lost Decade." *The European Journal of Development Research*, Vol. 17, No.2, June, pp. 224-248.
- Jordan Technical Consultant Group Performance*

FACTORS ASSOCIATED WITH PROJECTS CONTINUITY: A STUDY ON A SAMPLE OF CREDIT FUNDS' PROJECTS IN JORDAN

Hmoud, Salem Al-Olimat, and Muhammad Mussalam Al-Majaly

(Received 18/4/1432h Accepted for publication 14/3/1433h)

Abstract. Purpose and Methods: The purpose of this study was to investigate factors that are associated with micro credit projects continuity. The sample used data on 405 projects funded by Ministry of Social Development in Jordan. Data was collected through content analysis of projects documents, accompanied by data collected from projects owners, through a questionnaire designed particularly for the present study.

Results: Chi-square test showed significant differences on project continuity on the following variables; intentional selection, scrutiny in selection, availability of expertise and experience in projects fields. The projects of those who selected their projects based on deliberation and serious selection based on actual experience, were more likely to continue. Also, continuity was more likely to happen when funds are sufficient, grace period and amount of installment are appropriate. On the contrary administrative and financial complications were significantly associated with project discontinuity. Those project that experience procedural complications, massive paper work, referral to several and remote agencies to maintain eligibility and difficulties in preparing economic feasibility and lack of monitoring accompanied with (higher cost of materials, lower levels of quality, inability to compete and market the product) were more likely to discontinue and fail.

Recommendations: it is recommended that development agencies and authorities look seriously into the factors that are associated with Microcredit projects continuity, in order to counteract their negative impact and support disadvantaged people. Also, more studies are needed on Microcredit projects to investigate other factors that are associated with their success and to assess their socioeconomic impact on beneficiaries and on local communities.